

Distr.: General
5 December 2012
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الخامسة عشرة

جنيف، ٢١ كانون الثاني/يناير - ١ شباط/فبراير ٢٠١٣

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق
الإنسان ٢١/١٦*

بربادوس

* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.

أولاً - نظرة عامة

١- لقد ارتبط تطوير حكومة بربادوس لآليات حقوق الإنسان ارتباطاً وثيقاً بجهود الحكومة لتعزيز احترام حقوق الإنسان. وتقر حكومة بربادوس بضرورة حماية جميع الأشخاص من جميع أشكال الاستغلال وبوجوب تقوية الأحكام الدستورية التي تنص على ذلك بتدابير تشريعية وإدارية تمنع انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتوفر سبل الطعن للأشخاص الذين اتُهكت حقوقهم. ورغم أن على بربادوس أن تواجه التحديات الناشئة عن انكماش الاقتصاد العالمي وتعرض لضغط شديد لخفض نفقاتها، فإن الحكومة تبقى ملتزمة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، لا سيما ما يتصل منها بضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لأكثر الفئات ضعفاً وتهميشاً داخل المجتمع.

ثانياً - المنهجية والعملية التشاورية

٢- جمعت التقرير وزارة الشؤون والتجارة الخارجية بالتشاور مع وزارة الشؤون الداخلية؛ ووزارة الرعاية الاجتماعية وتمكين الناحيين والتنمية المجتمعية؛ ووزارة التعليم وتنمية الموارد البشرية؛ ووزارة العمل والضمان الاجتماعي؛ ووزارة الأسرة والثقافة والرياضة والشباب؛ ووزارة الخدمة المدنية؛ ومكتب المدعي العام؛ ومكتب أمين المظالم؛ ومكتب الشؤون الجنسانية؛ ومجلس رعاية الطفل؛ والوحدة الوطنية المعنية بالإعاقات؛ واللجنة المعنية بشؤون البلدان الأفريقية. وأجريت مشاورات أيضاً مع عدد من أصحاب المصلحة ومنظمات المجتمع المدني.

ثالثاً - التطورات التي حدثت منذ الاستعراض الدوري الشامل السابق

ألف - توسيع التزام الحكومة بتنمية حقوق الإنسان

السياسات الوطنية بشأن حقوق المسنين

٣- ما زالت حكومة بربادوس تشجع ضم سكانها المسنين إلى جميع مجالات النشاط الوطني وترى أن ذلك يرتبط مباشرة بمستويات التنمية الوطنية المستدامة، خصوصاً أن الإسقاطات توحى بأن خصائص الشيخوخة بدأت تظهر بشكل متزايد على سكان بربادوس.

٤- وتتقبل بربادوس بسرور الفوائد التي يُحتمل أن يجنيها المجتمع نتيجة لذلك وتتبنى الموقف القائل بأن كبار السن مورد قيم ومن ثم يجب أن يُمنحوا الحماية والاعتبار اللذين

تستحقهما مساهمتهم في مجتمعنا. ويُعتبر علاوة على ذلك أن المسنين هم الجهات الوديعنة للتقاليد والثقافة والمعرفة والمهارة وأن الأجيال الشابة تستفيد من خبرتهم. ويُعتقد أيضاً أن أعدادهم المتزايدة الناتجة عن زيادة طول أعمارهم تصلح لإيجاد فرص جديدة لتنمية الأفراد والمجتمع على السواء. ويُنظر إلى المسنين أيضاً على أنهم ركن هام من أركان المجتمع ومؤثر من المؤثرات التي لا يمكن الاستغناء عنها في استقرار الحياة الأسرية. وتتعترف حكومة بربادوس بأن هذه الصفات ضرورية لتعزيز الروابط بين الأجيال.

٥- وعلى هذه الخلفية، وضعت الحكومة سياسات وطنية للشيخوخة استكملتتها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وتقوم السياسات الوطنية على أربعة مبادئ أساسية هي تساوي الفرص وتساوي الوصول والإدماج والشيخوخة النشيطة؛ وانبثقت هذه المبادئ عن عدد من البروتوكولات الدولية، خاصة إعلان مدريد السياسي وخطة العمل الدولية التي اعتمدها الأمم المتحدة أثناء الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة في عام ٢٠٠٢. وقد حددت السياسات الوطنية مجالات تركيز ذات أولوية، وبالتحديد الأمن المالي والاقتصادي للمسنين؛ والصحة والرعاية الصحية؛ والصحة العقلية والرعاية الصحية؛ والبيئة المادية والبيئة المبنية؛ والبيئة الاجتماعية؛ والتشريعات؛ والترتيبات البحثية والمؤسسية.

٦- وتوجز السياسات الوطنية للشيخوخة أيضاً توصيات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل وتحدد الوكالات التي ستُعِين لمعالجة هذه المجالات ذات الأولوية. ومن المتوقع أن تُقدم ورقة السياسات الوطنية للشيخوخة عما قريب لينظر فيها مجلس حكومة بربادوس.

النشاط البرنامجي - اليوم العالمي للتوعية بإساءة معاملة المسنين

٧- انضم مجلس المساعدة الوطنية بالتعاون مع منظمات أخرى في بربادوس إلى المجتمع الدولي للاحتفال بيوم ١٥ حزيران/يونيه يوماً عالمياً للتوعية بإساءة معاملة المسنين. وفي ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠، أنشئت لجنة في مجلس المساعدة الوطنية مع مختلف أصحاب المصلحة المجتمعيين لوضع بروتوكول وطني لمنع إساءة معاملة المسنين والإبلاغ عنها والتحقق فيها وإدارتها. والغرض من البروتوكول هو تحسيس الجمهور بمسألة إساءة معاملة المسنين والظروف المؤدية إلى هذه الظاهرة وهو يشكل مرجعاً محدداً بوضوح في نظام رعاية المسنين يمكن للوكالات والمهنيين والمسنين والمجتمع ككل أن يجيلوا إليه حالات إساءة معاملة المسنين المشتبه فيها. وقد صاغت البروتوكول المتعلق بإساءة معاملة المسنين وتنظر فيه حالياً وزارة الرعاية الاجتماعية وتمكين الناحيين والتنمية المجتمعية.

السياسات الوطنية للشباب

٨- ما زال يُحرز تقدم فيما يتعلق بالدفاع عن شواغل شباب بربادوس على صعيد السياسات الوطنية. وما زال هذا التقدم مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بوضع السياسات الوطنية

للشباب وتنفيذها. وتوفر هذه المبادرة السياساتية الرئيسية للشباب إطاراً موافقاً عليه علناً للعمل بشأن تنمية الشباب ومواقفهم كاعتراف بالترام تشريعي تجاه شباب البلد.

٩- وتسعى السياسات الوطنية للشباب، في جملة أمور أخرى، إلى تهيئة الظروف المواتية لتمكين الشباب نظراً للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية البعيدة المدى التي طرأت خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. واستُكملت هذه السياسات في عام ٢٠١١، وعُرضت على البرلمان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وتحدد السياسات عدداً من المجالات الاستراتيجية الرئيسية للتدخل، بما فيها العمالة والتعليم والأسرة والقيم الأساسية والعصابات والسكن والأمراض الناجمة عن أنماط الحياة المتبعة والمشاركة السياسية والبيئة.

١٠- وما زالت بربادوس تدعم الجهود الرامية إلى تحقيق إدماج الشباب وإشراكهم في الحياة المدنية ومشاركتهم بشكل كامل ولهذا الغرض واصلت الحكومة تعزيزها لجدول الأعمال المتعلق بتمكين الشباب. وقد سعت حكومة بربادوس، من خلال شعبة الشباب، إلى ضمان تجهيز جميع الشباب تجهيزاً تاماً للمشاركة على جميع المستويات في صنع القرار وعملية الحوكمة سواء محلياً أو إقليمياً. ويُنجز ذلك من خلال الاستعمال الحصري لكل من الشراكات المحلية والإقليمية.

تخفيف حدة الفقر

١١- ما زالت بربادوس تتمتع بمؤشر مرتفع جداً للتنمية البشرية ويمتوسط لخط الفقر يزيد أربع مرات عن معيار الأمم المتحدة الذي يساوي ١,٢٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة في اليوم كحد أدنى. ورغم ذلك، ما زالت وزارة الرعاية الاجتماعية وتمكين الناخبين والتنمية المجتمعية في طليعة جهود القضاء على الفقر في بربادوس. وتلتزم الوزارة باتباع نهج يقوم بشكل متزايد على البحوث ويستند إلى الأدلة في ممارسة التنمية الاجتماعية والحد من مستوى الفقر. وليس أوضح في ذلك من إعداد تقرير التقييم القطري لظروف المعيشة، الذي استُكملت نسخته النهائية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. ويقدم هذا التقرير مجموعة متنوعة من البحوث الكمية والكيفية لتقييم الظروف الحالية التي تؤثر في رفاه الأشخاص الذين يعيشون في بربادوس. والغرض منه أيضاً تقديم مؤشرات في تحديد السياسات والاستراتيجيات وبرامج العمل والمشاريع اللازمة لخفض مدى انتشار الفقر وحدته.

١٢- وتوحي المعلومات الأولية التي تظهر من التقرير بأن الظروف الاجتماعية والاقتصادية الحالية في بربادوس تأثرت سلباً بالظروف الاقتصادية العالمية السائدة. وكشف التقرير أيضاً أن المجتمع ما زال يضم عدة فئات معرضة هيكلية ونفسياً واقتصادياً لتقلبات الفقر والضعف. وبالإضافة إلى ذلك، لفتت الدراسة الانتباه إلى وجود مستوى متبقٍ من التمييز والتمهيش والاستبعاد الاجتماعي والأسري في بربادوس. ومن المؤكد أن وجود هذه الظروف الضارة

اجتماعياً يحول دون تحقيق أقصى قدر من التنمية البشرية لفائدة مجموعة صغيرة ولكن هامة من الأشخاص الذين يعيشون في الجزيرة.

١٣- وإذ تدرك حكومة بربادوس الإطار المتسق والواضح لتحديد تطور السياسات الاجتماعية، فإنها ستضع إطاراً للسياسات الاجتماعية بحلول الربع الأول من سنة ٢٠١٣. وتنطلق هذه المبادرة من الموقف الأساسي الذي يرى أن وضع أطر واضحة للسياسات الاجتماعية على الصعيد الوطني والإقليمي هو أفضل الوسائل وأكثرها مركزية لترسيخ التنمية الاجتماعية في بربادوس وجعلها مستدامة. واحتج البعض أيضاً بأن أحد التحديات الأكثر بدهة في تعزيز التنمية البشرية المستدامة يتمثل في عدم وجود إطار متسق وواضح لتحديد تطور السياسات الاجتماعية وأن التدخلات على مستوى السياسات، من دون هذا الإطار، ستبقى مخصصة في معظمها وتأتي كرد فعل على تطور الأوضاع المحلية والخارجية.

١٤- وبرنامج جسر تحديد الهوية والاستقرار والتأهيل والتمكين، الذي استُهل مؤخراً، يشكل أيضاً ظاهرة ملموسة للالتزام بربادوس بتحسين طرائق حمايتها الاجتماعية الحالية. ويكمن هدف البرنامج في دمج منابع الرئيسية للحد من الفقر في برنامج واحد متسق ومحدد الهدف. ويقوم جسر تحديد الهوية والاستقرار والتأهيل والتمكين على الاعتقاد بأن الحماية الاجتماعية وسيلة حاسمة يمكن من خلالها لجميع أصحاب المصلحة في المجتمع أن يجمعوا معاً الموارد المالية والتقنية والفكرية المشتركة وكذلك احتياطات رأس المال البشري والاجتماعي لوضع وتنفيذ مجموعة واسعة من الإجراءات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للتصدي للفقر.

١٥- وفي هذا الصدد، يعمم جسر تحديد الهوية والاستقرار والتأهيل والتمكين فكرة تأهيل الأشخاص بمجموعة من المهارات والموارد المتعددة الأبعاد التي يمكنهم بفضلها أن يواجهوا المخاطر والضعف بفعالية بوصفها أفضل وسيلة يمكن أن يوضع بها حد للفقر المزمع والمشارك بين الأجيال. ووضعت المشروع على غرار مبادرة مماثلة في شيلي وضعت صندوق التضامن والاستثمار الاجتماعي في شيلي الذي يستهدف أسراً معيشية مختارة تعيش في فقر مدقع. وخلال فترة من الزمن، وبفضل تضافر جهود الأسر المعيشية والوكالات الاجتماعية المشاركة، بدأ العمل من أجل تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسر/الأسر المعيشية بحيث أصبحت جزءاً من التيار الرئيسي في المجتمع.

١٦- ويشكل جسر تحديد الهوية والاستقرار والتأهيل والتمكين تحولاً نموذجياً في طريقتنا للتصدي لمسألة الفقر والضعف والحرمان. ويسعى البرنامج إلى تجاوز مجرد عرض مشكلة الفقر؛ ليكشف العوامل الأساسية المسببة له في كل من الأسر الثلاثين خلال مدة التجربة النموذجية ويحدد حلولاً يضطلع فيها أفراد الأسر بدور رئيسي في تحديد هذه المسائل والتصدي لها. وقد استُهلَّت التجربة النموذجية في آب/أغسطس ٢٠١٢ ومن المتوقع أن تستمر خلال سنتين. ومن ثم فإن وزارة الرعاية الاجتماعية تعمل بالترادف مع قطاع عريض

من الوكالات الحكومية التي شاركت في عملية جسر تحديد الهوية والاستقرار والتأهيل والتمكين لإحداث تغيير شامل في حياة هذه الأسر.

١٧- والجدير بالذكر أيضاً فيما يتعلق بماتين المبادرتين بالتحديد هو أن كليهما تمتثلان لأفضل مبادئ التعاون بين بلدان الجنوب ويجري تطبيقهما بمشاركة وكالات إقليمية متعددة الأطراف من قبيل مصرف التنمية الكاريبي ومنظمة الدول الأمريكية، على التوالي، رغم تُطبّقان على الصعيد الوطني.

العمل اللائق

١٨- تُكلف إدارة العمل التي تقع تحت إشراف وزارة العمل والضمان الاجتماعي بإنفاذ تشريعات العمل التي يُقصد منها تعزيز وحماية حقوق الأشخاص المعنيين بعلاقة العمل. ويشمل ذلك الامتثال لسلامة العمل والسلامة المهنية والمعايير الصحية في مكان العمل وحماية حقوق العمالة تمثيلاً مع القانون الوطني واتفاقيات منظمة العمل الدولية التي وقعت عليها بربادوس.

١٩- وتعزز آلية الشراكة الاجتماعية في بربادوس وتحمي أيضاً حقوق الإنسان للمواطنين من خلال الحوار الاجتماعي الثلاثي الأطراف. ويُؤكّد هذا الالتزام من جديد من خلال ستة بروتوكولات. ويقبل الشركاء الاجتماعيون أن أساس أي حماية لضمان حياة العمال يجب '١' أن يأخذ في الاعتبار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي ينص بالتحديد في المادة ٢٣ على أن "لكل شخص الحق في العمل، وله حرية اختياره بشروط عادلة مرضية كما أن له حق الحماية من البطالة" و'٢' أن يكون متسقاً مع المبادئ التي أعلنت عليها منظمة العمل الدولية.

٢٠- لذلك فإن برنامج العمل اللائق في بربادوس يقوم على الأركان الأربعة لجدول أعمال العمل اللائق لمنظمة العمل الدولية. ويشمل ذلك '١' احترام الحقوق؛ '٢' إيجاد فرص العمل؛ '٣' الحماية الاجتماعية؛ '٤' الحوار الاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، حددت الحكومة عدداً من الأولويات التي ستدعم الجهود المبذولة لتعزيز أهداف الخطة الاستراتيجية الوطنية من قبيل ما يلي:

- (أ) تنقيح التشريعات والسياسات المتعلقة بالعمل وتنمية المؤسسات التجارية؛
- (ب) تنمية الموارد البشرية اللازمة للعمل في اقتصاد خدمات قائم على المعرفة؛
- (ج) تعزيز المجتمع المدني والحفاظ على الحوار الاجتماعي على المستوى الثلاثي الأطراف.

المساواة بين الجنسين

٢١- أصبح تعميم مراعاة المنظور الجنساني جزءاً لا يتجزأ من ولاية مكتب الشؤون الجنسانية، كوسيلة لتعزيز تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين بالسعي إلى إزالة جميع

حواجز وهيكل عدم المساواة وكذلك رصد وتقييم سياسات الحكومة وبرامجها. ويقوم مكتب الشؤون الجنسانية بوضع إطار للموظفين الحكوميين المجهزين بالأدوات اللازمة لتعميم سياسات وبرامج الإدارات التي ينتمون إليها. وبالإضافة إلى ذلك، يعترف المكتب بأن القوالب النمطية الجنسانية السائدة ما زالت تطرح التحديات وتعزز الحواجز التي تحول دون سد فجوة عدم المساواة بين النساء والرجال. وفي إطار الجهود المبذولة لمكافحة هذه الظاهرة، تواصل الوكالة من خلال برامجها التدريبية محاولتها للقضاء على هذه القوالب النمطية الجنسانية كما تواصل استضافة حلقة عملها المتعلقة بالوعي الجنساني والتحليل الجنساني التي تدوم ثلاثة أيام لفائدة الموظفين الحكوميين في محاولة لتعميم السياسات والبرامج الحكومية.

٢٢- وتعترف حكومة بربادوس بالقيمة الاقتصادية والاجتماعية للعمل المتزلي وتدعو إلى اتخاذ إجراءات للتصدي لما يوجد من حالات استبعاد للعمال المتزليين من حماية العمال والحماية الاجتماعية. ولما كان معظم العمال المتزليين نساءً، فإن تنفيذ معايير وسياسات جديدة وتنقيح التشريعات خطوة هامة في النهوض بالمساواة بين الجنسين في عالم العمل وضمان حصول المرأة على حقوق وحماية متساوية بموجب القانون.

٢٣- ولهذا الغرض، تضطلع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بالتعاون مع وزارة العمل والضمان الاجتماعي، بمشروع مدته تسعة أشهر بعنوان "النهوض بالعمل اللائق لمستخدمي المنازل". والهدف من المشروع هو مساعدة حكومة بربادوس في التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٩ المتعلقة بالعمل اللائق للعمال المتزليين التي اعتمدها المنظمة في حزيران/يونيه ٢٠١١.

٢٤- وتتمثل أهداف المشروع الذي ترعاه هيئة الأمم المتحدة للمرأة في ما يلي:

- (أ) جعل السياسات والممارسات الوطنية متنسقة مع المعايير الدولية للعمل اللائق، وعلى الخصوص اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٩ المتعلقة بالعمل اللائق للعمال المتزليين؛
- (ب) بناء قدرات الجهات الفاعلة من الدول لرصد وتحسين ظروف عمل العمال المتزليين؛
- (ج) دعم العمال المتزليين في إنشاء قيادات وصوت وتأثير؛
- (د) تحسين فهم المجتمع والتزامه على نطاق أوسع بمعايير العمل اللائق للعمال المتزليين.

٢٥- وستمثل نواتج المشروع في ما يلي:

- (أ) دراسة مرجعية بشأن العمل المتزلي في بربادوس؛
- (ب) تقييم لاحتياجات العمال المتزليين والنقابات لأغراض النهوض بأعمال الدعوة المتعلقة بمعايير العمل اللائق وحقوقه؛

(ج) حلقة دراسية بشأن اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالعمل المتزلي؛
بناء قدرات مفتشيات العمل والنقابات ومنظمات أرباب العمل والعمال المتزليين لإنفاذ
الاتفاقية إنفاذاً فعالاً؛

(د) إرشادات بشأن الصياغة لإصلاح التشريعات القائمة بشأن العمل اللائق،
الفصل ٣٤٤ من قانون العمال المتزليين لسنة ١٩٦١؛

(هـ) برامج عامة للدعوة/التوعية.

٢٦- واستعانت وزارة العمل والضمان الاجتماعي بخدمات خبير استشاري لإجراء
الدراسة الأولية وتقييم الاحتياجات.

٢٧- وبُذلت جهود إضافية أيضاً لتحسيس الجمهور بتأثير الوصم والتمييز في زيادة مخاطر
إصابة الشخص بفيروس نقص المناعة البشري (الفيروس) ونشره له. وسعى مكتب الشؤون
الجنسانية، من خلال برنامجه التثقيفي، إلى تحسيس أعضاء الكنيسة، وزبائن وزارة الصحة قبل
الولادة، وأفراد قوة الدفاع للمسائل الجنسية المحيطة بفيروس نقص المناعة البشري. وعُقدت
حلقات عمل مع ستين عاملاً من عمال الرعاية الصحية لتطوير فهم مسألة نوع الجنس
وكذلك تحديد تأثير الوصم والتمييز في استثناء الوباء. وتمثلت أهداف حلقة العمل في ما يلي:

(أ) تطوير فهم لمسألة نوع الجنس بوصفها مفهوماً تحليلياً وعلاقتها بقابلية
الإصابة بفيروس نقص المناعة البشري وخطره وعلاجه والوقاية منه؛

(ب) الإسهام في وضع استجابة لفيروس نقص المناعة البشري قائمة على حقوق
الإنسان؛

(ج) بناء إطار للمدربين القادرين على تقديم تدريب يتعلق بمسألة نوع الجنس
وفيروس نقص المناعة البشري على الصعيد الإقليمي والوطني والتنظيمي.

بناء القدرات

٢٨- نفذ مكتب الشؤون الجنسانية برامج لتعزيز مجتمع المنظمات غير الحكومية بتقديم
الدعم التقني عند الإمكان، وتوفير التمويل، وعرض الدعم التقني على مجتمع المنظمات غير
الحكومية. وسعى مكتب الشؤون الجنسانية، بالتعاون مع المستشار المعني بالفقر إلى تعزيز
وإعادة تنشيط صاحبات الأعمال في بربادوس. وكنيجة لذلك، تلقت هذه المجموعة تمويلاً
من الاتحاد الأوروبي وكانت قادرة على إيجاد موقع مؤقت استطاع أعضاؤها أن يمارسوا
تجارهم انطلاقاً منه.

جمع البيانات

٢٩- يشجع مكتب الشؤون الإنسانية المكتب الوطني للإحصاءات وغيره من الإدارات الحكومية على تفصيل بياناته بحسب الجنس بحيث تستطيع الحكومة أن تتبع مؤشرات المساواة بين الجنسين فضلاً عن رصد تمكين المرأة من خلال جهودها المتعددة القطاعات وشراكتها.

الاتجار بالأشخاص

٣٠- وقعت بربادوس ولكنها لم تصدق على بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ولكنها، مع ذلك، اتخذت عدة خطوات لإنفاذ أحكام البروتوكول. وفي شباط/فبراير ٢٠١١، أصدرت بربادوس قانون (منع ومراقبة) الجريمة المنظمة عبر الوطنية الذي يجرم ويعاقب على جرائم من جملتها الاتجار بالأشخاص. وبالإضافة إلى ذلك، وافق مجلس حكومة بربادوس في شباط/فبراير ٢٠١٢ على إنشاء فرقة عمل وطنية لمنع الاتجار بالأشخاص. ويترأس فرقة العمل المدعي العام، وهي تتكون من ممثلين لمكتب الشؤون الإنسانية (وهو الوكالة التي تراقب الاتجار بالبشر)، وإدارة الهجرة، وقوة الشرطة الملكية في بربادوس، ووزارة العمل والضمان الاجتماعي، ووزارة الأسرة والثقافة والرياضة والشباب، ومكتب مدير الادعاء العامة، ووزارة الدفاع والأمن، ووزارة الرعاية الاجتماعية وتمكين الناجين والتنمية المجتمعية، ووزارة الشؤون والتجارة الخارجية، ونادي بربادوس لصاحبات الأعمال والمهنيات، وجمعية بربادوس للصليب الأحمر. وفرقة العمل مكلفة بأمر من جملتها ما يلي:

- (أ) وضع خطة وطنية لمنع الاتجار بالأشخاص ستحدد استجابة بربادوس العامة لمكافحة الاتجار بالأشخاص، بما فيها الإجراءات التي يجب اتباعها في حالات الاتجار المشتبه فيها؛
- (ب) تنسيق تنفيذ الخطة؛
- (ج) تنسيق تقاسم المعلومات بين الوكالات الحكومية؛
- (د) وضع السياسات اللازمة لتمكين الحكومة من العمل مع المنظمات غير الحكومية وغيرها من مكونات المجتمع المدني؛
- (هـ) تحديد وبذل الجهود الرامية إلى تيسير التعاون مع البلدان الأجنبية والمنظمات الدولية؛
- (و) تنسيق التدريب وتقديمه إلى الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين وموظفي الهجرة والموظفين المعنيين للتصدي للاتجار بالبشر؛
- (ز) إعداد برنامج لتوعية الجمهور الغرض منه تثقيف ضحايا الاتجار المحتملين وأسرههم بشأن خطر الوقوع ضحية؛
- (ح) ردع الطلب الذي يعزز استغلال الأشخاص، لا سيما النساء والأطفال.

٣١- وخلال السنة الماضية، أُطلق عدد من البرامج التثقيفية العامة لزيادة وعي الجمهور بمشكلة الاتجار بالبشر العالمية. وعلاوة على ذلك، عُقدت، خلال فترة أربعة أشهر، ستة اجتماعات عامة لتحسيس الجمهور بالمسألة. وأُجريت أيضاً مشاورات مع مجموعات وأفراد أعربوا عن اهتمامهم بالعمل مع مكتب الشؤون الجنسانية للتصدي لمشكلة الاتجار بالبشر ومكافحتها.

٣٢- وأنشأ مفوض الشرطة أيضاً وحدة داخل قوة الشرطة للتحقيق في جميع حالات الاتجار المشتبه فيها. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى موظفون مكلفون بإنفاذ القوانين من إدارة الهجرة، والشرطة، وموظفي حرس السواحل، وكذلك من أعضاء فرقة العمل تدريباً على تحديد ضحايا الاتجار بالبشر ومعالجتهم فضلاً عن مقاضاة الجناة.

٣٣- وتتوقع الحكومة أن تساعد التدابير الإدارية والتشريعية السابقة الذكر في ضمان عدم استخدام بربادوس كمصدر أو معبر أو مقصد للاتجار بالبشر وأن يكون من الممكن النجاح في مقاضاة أي حالات يتم تحديدها. وتتعهد الحكومة بالعمل مع الشركاء الإقليميين والدوليين لمكافحة مشكلة الاتجار بالبشر العالمية وتقديم قدر أكبر من المساعدة إلى الضحايا المتعرف عليهم بهذه الطريقة.

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

٣٤- ترى حكومة بربادوس أن الأشخاص ذوي الإعاقة ينبغي أن يحققوا أقصى قدر من الاستقلالية، بما في ذلك المساواة في الوصول إلى العمل. لذلك تواصل بربادوس تنفيذها لمبادئ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رغم أنها لم تصدق بعد على الاتفاقية. ويرد العديد من هذه السياسات في الكتاب الأبيض المتعلق بالإعاقة ويوجه أعمال الوحدة الوطنية المعنية بالإعاقات. وبالإضافة إلى ذلك، استعرض مكتب المدعي العام الاتفاقية ويجري حالياً إعداد ورقة بشأن التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لتقديمها إلى مجلس الحكومة.

٣٥- وما زالت الوحدة تضع برامج وتتخذ إجراءات لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ففي سنة ٢٠١٠، وضعت الوحدة مشروع الخدمات التكنولوجية للمكفوفين أو ذوي العاهات البصرية، الذي يشمل أربعة عناصر هي '١' دروس الحاسوب؛ '٢' النقل إلى طريقة برايل؛ '٣' مركز موارد الأجهزة المساعدة؛ '٤' التكيف مع الكفاف الذي يتمثل في إعادة تأهيل فردي.

٣٦- وفي سنة ٢٠١١، أجرت الوحدة المعنية بالإعاقات تدريباً بالتعاون مع الإدارة المعنية بمواجهة الطوارئ لتثقيف متطوعي الطوارئ (المنظمات المعنية بالطوارئ في المقاطعات) في التفاعل مع الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات الطوارئ. وأعد في نهاية التدريب دليل معنون "طريقة إنشاء علاقة مع الأشخاص ذوي الإعاقة (في ماوي الطوارئ)" لتوجيهه متطوعي الطوارئ وعمامة الجمهور.

٣٧- وتدعم الوحدة أيضاً الأنشطة التي تعزز الرفاه الاجتماعي والنمو الثقافي. ففي سنة ٢٠١٢، ساعدت في إرسال مجموعة من الأطفال من مدرسة آن هيل للمشاركة في يوم الرياضة للأشخاص ذوي الإعاقة الذي نُظِم في ترينيداد. ولم يسمح ذلك لهؤلاء الطلبة بالاطلاع على الرياضة فحسب، بل أيضاً على الثقافة، وكانت بالنسبة للعديد منهم أول تجربة للسفر إلى ما وراء البحار.

٣٨- وبالإضافة إلى الجهود التي تبذلها الوحدة في توفير المهارات للأشخاص ذوي الإعاقة، فإنها تدعم أيضاً الأنشطة الاقتصادية التي توفرها المنظمات غير الحكومية. وقد قدمت منحة مالية لمساعدة جمعية بربادوس للعمل المدعوم، وهو مشروع منظمة غير حكومية الهدف منه "توفير العمل في ورشة حمية لمن هم أكثر اعتماداً على الغير من المنقطعين عن الدراسة في مركز التعلم" (مدرسة للأطفال ذوي الإعاقات المتعلقة بالتعلم) بإنشاء فرص أعمال تجارية بالغة الصغر.

التمييز العنصري

٣٩- في سنة ١٩٩٨، أنشأ مجلس حكومة بربادوس لجنة شؤون البلدان الأفريقية. والغرض من هذه اللجنة هو مواجهة ومحاولة تصحيح الاختلال في المؤسسات الوطنية والحياة الثقافية والمساعدة على تصحيحها من حيث القلة النسبية في العلاقات والمبادلات والتفاعلات مع المجموعات السكانية والمؤسسات في بلدان القارة الأفريقية والشتات الأفريقي بوجه عام. واللجنة أساساً تدبير خاص لمواجهة إرث الاسترقاق الذي ما زال يؤثر سلباً على حقوق الإنسان للفئة السوداء من المجتمع، بما في ذلك التمييز العنصري. ومن المتوقع أيضاً أن تضيف اللجنة بعداً جديداً وقيمة جديدة إلى المجموعة القائمة من العلاقات والتفاعلات الدولية وأن تساعد أيضاً في تنمية الجزء الأفريقي الأصل من القرية الثقافية لربادوس. وقد اعتمدت اللجنة في السنوات الأخيرة نهجاً قائماً على أربعة أركان لأداء ولايتها تتكون من التقوية المؤسسية وإنهاء الاستعمار العقلي والتمكين والتجديد.

٤٠- ووفقاً لتوصية الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري برصد "جميع الاتجاهات التي يمكن أن تؤدي إلى الفصل، والعمل للقضاء على أية آثار سلبية تترتب عنها..." توجد اللجنة حالياً بصدد تصميم نظام للمراقبة العنصرية سيقوم التمييز العنصري والعلاقات العرقية في بربادوس ويرصدها ويبلغ عنهما بشكل منهجي ومتسق. وتتمثل الخاصية الرئيسية لهذا النظام في إدماج تعريف قانوني للتمييز العنصري في التشريعات المحلية وفقاً لتعريف الاتفاقية. ولكن من المتوقع أن تتطلب حكومة بربادوس خبرات الأمم المتحدة للمساعدة في وضع مؤشرات لهذه المنهجية.

٤١- ويقتضي إنهاء الاستعمار العقلي أن يجري البلد المعني بحوثه الخاصة وينمي الموارد اللازمة لإنتاج معارفه الخاصة. وخلال السنتين الماضيتين، وثقت اللجنة أعمالاً سمعية/بصرية

ومطبوعة أصلية هامة لدعم برنامجها المتعلق بإنهاء الاستعمار العقلي في مركزها الخاص بالموارد الثقافية والإعلامية للبلدان الأفريقية الصغير ولكن المتخصص جداً والمتنامي. وقد يكون أكثر هذه الموارد قيمة مقابلتها مع مديري المدارس؛ ومجموعة محاضراتها بشأن قوة الكريكيست الانعاقية؛ ومقابلتها الكاملة بشأن ١٥ من مواطني بربادوس الوجدويين الأفريقيين المعروفين دولياً الذين مُنحت لهم جائزة من اللجنة. وبالإضافة إلى ذلك، تمكنت اللجنة من إنتاج إحاطات إعلامية عن العنصرية والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لإثراء مساهمة بربادوس في دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة. لذلك فإن عمل اللجنة مهم للتنمية الوطنية بالمعنى الأوسع.

٤٢- وتمشياً مع هذا الهدف، أطلقت اللجنة في أيار/مايو ٢٠١١ برنامجها مابالوزي في محاولة لتبسيط برامجها التعليمية المختلفة. ويسعى هذا المشروع إلى تعيين ما لا يقل عن مدرس واحد في كل مدرسة ليكون سفيراً يشجع المحتويات والنهج المتمركزة حول أفريقيا و بربادوس. وفي إطار هذا البرنامج، يتعلم المدرسون الطرائق الخبيثة المتعددة المستخدمة لجعل الأطفال السود يشعرون بالدونية كما يتعلمون كيف يعززون بطريقة إيجابية هويتهم الخاصة وهوية تلاميذهم بينما يتحدثون إليهم بطريقة إيجابية ويعاملوهم بحب لبناء الاعتداد بالنفس، والثقة الفردية، وفي نهاية المطاف الثقة الوطنية الجماعية. وأثناء المناقشة مع اللجنة، حدد عدة مديرين الاعتداد بالنفس على أنه أحد التحديات الخطيرة ولذلك فإنهم اعتنقوا هذا المشروع بحماس.

فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز وحقوق الإنسان

٤٣- تجدد الخطة الاستراتيجية الوطنية للوقاية من فيروس نقص المناعة البشري ومكافحته للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ الفيروس على أنه خطر رئيسي لاستمرار نمو بربادوس لأنه يهدد رأس المال البشري للبلد، مما يعرض القدرات الإنتاجية وما ينتج عنها من نمو اقتصادي للخطر. وفعلاً، يشكل فيروس نقص المناعة البشري أحد أكبر أعباء الأمراض المعدية في بربادوس للفئة العمرية ١٥-٤٩. وثمة احتمال كبير لزيادة أعباء خدمات الرعاية وارتفاع تكاليف العلاج. ومن شأن هذا التأثير السلبي على السكان المنتجين مقترناً بالزيادات في أعداد السكان المسنين أن يولد للبلد تكلفة غير قابلة للاستدامة نقدياً واجتماعياً.

٤٤- واستجابة لهذا التهديد، يتناول الهدف ٣ من الخطة الاستراتيجية الوطنية للبلد ما يلي:

- (أ) مواصلة الحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشري وتقليل تأثيره السلبي؛
- (ب) تحسين نظم المعلومات والبحث والرصد والتقييم لدعم صنع القرارات فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشري والإيدز؛

(ج) وضع برنامج وطني متعدد القطاعات لفيروس نقص المناعة البشري والإيدز.

٤٥- وينسجم هذا النهج الاستراتيجي مع التزام الحكومة بالأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الهدف ٦ - مكافحة الأمراض الرئيسية. وتدعم هذه الجهود خطة بربادوس

الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإيدز للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، التي تشكل إطاراً لوضع استجابة وطنية مستمرة وملتزمة لتخفيف فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز.

٤٦- وفي محاولة للحد من تأثير الوصم والتمييز، أُستحدث عدد من الأنشطة لتمكين الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشري والإيدز، وإخطار المجتمع، وتفعيل التغيير في المواقف والسلوك في هذا الصدد. ومن هذه الأنشطة:

(أ) حلقات عمل توجيهية لتشجيع ودعم وضع سياسات لأماكن العمل بشأن فيروس نقص المناعة البشري؛

(ب) اعتماد سياسات ومدونات لقواعد الممارسات بشأن فيروس نقص المناعة البشري والإيدز وغيرهما من الأمراض المهدد للحياة في القطاع العام؛

(ج) الجهود الوطنية لتفعيل تغيير القواعد الاجتماعية المتصلة بالوصم والتمييز. وتشمل هذه الجهود مناقشات عامة واجتماعات وحلقات دراسية بشأن فيروس نقص المناعة البشري في إطار حملة رئيسية ضد الوصم والتمييز تحت عنوان "منتهى الحب" تتحدث عن التمكين وحقوق الإنسان والمسائل الجنسانية والأخلاقية وكذلك الاجتماعية - الاقتصادية ذات الصلة بالفيروس؛

(د) إصدار تشريعات رائدة في مجال مكافحة الوصم والتمييز، توجد حالياً في مرحلة الإرشادات المتعلقة بالصياغة، وبتوجيه من مجلس الحكومة، استعراض مرحلة ١٦ إلى ١٨ سنة الفاصلة بين سن الرضا وسن البلوغ؛

(هـ) إنشاء بنك الأغذية الخاص بفيروس نقص المناعة البشري ومركز التنمية الشخصية في مركز التمكين فاشتي إنيس الواقع في ليديميد، الذي يهدف إلى وضع عدد من خدمات الدعم في موقع واحد لتحسين الوصول وتعزيز البيئة الملائمة.

(و) التشديد مجدداً على تطوير أنشطة الوقاية التي تستهدف النساء العازبات العاطلات والمعالات، والأشخاص ذوي الإعاقة، والعمال المهاجرين، والأطفال المستضعفين؛

(ز) القيام حديثاً بوضع خطة منحة دعم مالي لمنظمات المجتمع المدني؛

(ح) إنشاء منصة للدعوة والتعبئة المجتمعية المناسبة من خلال الاتصال لتغيير التصرف الاجتماعي والسلوكي؛

(ط) صياغة جدول أعمال للبحوث الداعمة؛

(ي) مزيد من التشديد على الرصد والتقييم.

٤٧- وقد اعتمدت برامج الإيدز الوطنية في جميع أنحاء العالم هدف وصول الجميع إلى الوقاية والعلاج والرعاية والدعم فيما يخص فيروس نقص المناعة البشري بحلول سنة ٢٠١٥. ولتحقيق هذا الهدف، يتعين على البلدان أن تتغلب على العقبات التي تعيق تقديم خدمات

الوقاية والعلاج والرعاية والدعم المتصلة بالفيروس والحصول عليها. وقد حدد الخبراء والمجتمعات المحلية باستمرار الوصم والتمييز المتصلين بالفيروس على أنهما حاجزان حاسمان للتصدي للفيروس بفعالية في البلدان. فبالإضافة إلى كون الوصم والتمييز منتشرين عالمياً فإنهما يؤثران على مستويات متعددة في المجتمع ككل - داخل الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية والمؤسسات ووسائل الإعلام وفي السياسات والممارسات الحكومية.

٤٨ - ولتحقيق أهداف وغايات برنامج بربادوس المتعلق بالفيروس، تبقى الحكومة مدركة لتجليات الوصم والتمييز وآثارهما المشؤومة التي تعيق الوصول إلى خدمات الوقاية والرعاية المتعلقة بالفيروس. لذلك فإن وزارة الصحة تسعى باستمرار إلى تنفيذ استراتيجيات لتخفيف الوصم والتمييز المتصلة بالفيروس. ومن الأمثلة على ذلك إغلاق مركز فيليبس إيلروي مؤخراً بسبب تناقص الطلب على المركز والوصم المرتبط به، وتركيز أنشطة المركز في مشروع مستمر لتحقيق اللامركزية في خدمات الرعاية المتعلقة بالفيروس وإدماجها في الرعاية الصحية الأولية.

٤٩ - ويتطابق هذا النهج الشامل في تقديم الخدمات المتعلقة بالفيروس في بربادوس مع التزام الحكومة بضمان أن خدمات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم المتعلقة بالفيروس متاحة لجميع المواطنين الذين هم بحاجة إليها. ومن المتوقع أن يخفف هذا الإدماج في الخدمات من الوصم المرتبط بالرعاية المتعلقة بالفيروس في بربادوس ويحسن في الوقت نفسه إمكانية الوصول لمن هم بحاجة إليها.

باء- التدابير التشريعية

٥٠ - في شباط/فبراير ٢٠١١، أصدر برلمان بربادوس قانون (منع ومراقبة) الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وينص القانون على أن الاتجار بالأشخاص جريمة جنائية وفقاً للمادة ٥ من بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال. ويحدد القانون أيضاً العقوبات المفروضة على الأشخاص المدانين بجريمة الاتجار بالبشر وينشئ صندوقاً لاسترداد الأصول الإجرامية.

٥١ - وفي سنة ٢٠١٢، أصدر البرلمان قانون حقوق العمل الذي ينص على أحكام جديدة لحقوق الأشخاص العاملين والمسائل ذات الصلة. وينص القانون على إنشاء محكمة لحقوق العمل، ويتضمن أحكاماً تتعلق بالحق في بيان لتفاصيل العمل، والحق في بيان تفصيلي للمرتب، والإنفاذ فيما يتعلق ببيان التفاصيل والتغييرات والمرتب، وكذلك حق أرباب العمل والعاملين في مدة أدنى للإخطار، وحق العامل في شهادة للسجل الوظيفي، والإنفاذ فيما يتعلق بالمدة الدنيا للإخطار بإنهاء الخدمة. ويكرس القانون أيضاً الحق في عدم الفصل تعسفاً والحقوق المتعلقة بالتسريح والعقود القصيرة الأجل والأولوية في التوظيف.

٥٢- وفي إطار الجهود التي تبذلها بربادوس لتعزيز حوكمتها الجيدة وجهازها المعني بحقوق الإنسان، عدلت الحكومة قانون الخدمات القانونية المجتمعية لزيادة نطاق الخدمات المقدمة للمساعدة القانونية. وتنص لوائح (تعديل) (تعريفات رسوم) الخدمات القانونية المجتمعية لسنة ٢٠١٢ على المساعدة في القضايا المستعجلة التي يكون فيها المتهم قاصراً، وفي القضايا المعروضة على محكمة الاستئناف، وفي التطبيقات التي تدخل في إطار قانون (أوامر الحماية من) العنف المتزلي. وعلاوة على ذلك، عدلت الحكومة قانون السلامة والصحة في العمل، الذي ينص على '١' ضمان صحة الأشخاص في العمل وسلامتهم ورفاههم؛ '٢' الحماية من مخاطر أخرى على الصحة والسلامة على صلة بالأنشطة في العمل؛ '٣' مراقبة إطلاق بعض الانبعاثات في البيئة؛ '٤' توحيد القانون المتعلق بالصحة والسلامة والرفاه في مكان العمل؛ '٥' المسائل ذات الصلة. ومن المقرر الإعلان بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ عن هذا القانون الذي أقر في سنة ٢٠٠٥. وقد بدأ برلمان بربادوس أيضاً مناقشة بشأن القانون الجديد المتعلق بمنع الفساد. وينص مشروع القانون، الذي يوجد حالياً أمام لجنة برلمانية مشتركة مختارة، على جملة أمور منها إنشاء لجنة لمكافحة الفساد والإقرار المالي، بما في ذلك إعلان القضايا من جانب الأشخاص العاملين في الحياة العامة وتقديم أولئك الأشخاص لإعلانات سنوية. ويتناول القانون أيضاً الإغواء والرشوة وغيرهما من الجرائم.

٥٣- وبالإضافة إلى ذلك، تعكف الحكومة حالياً على تعديل قانون الصحة العقلية لتقديم إطار قانوني لإصلاح خدمات الصحة العقلية في بربادوس. وتهدف التعديلات إلى تقديم الخدمات التي يمكن الوصول إليها كاملة والقضاء على الوصم والتمييز المرتبطين بتقديم الخدمات أو تلقيها. وستشمل التعديلات أيضاً أحكاماً تضمن أن مستوى الرعاية المقدمة إلى شخص مصاب بأمراض عقلية تستوفي نفس المعايير التي تستوفيها الرعاية المقدمة إلى أشخاص مصابين بأنواع أخرى من الأمراض أو الإعاقات. ومن المتوقع أيضاً أن يكون للتعديلات المقترحة على القانون تأثير إيجابي على إصلاح نظام الصحة العقلية في بربادوس من خلال وضع استراتيجيات وقائية تحد من الطلب على خدمات معالجة الصحة العقلية داخل المؤسسات، وتسمح في الوقت نفسه بالحصول على خدمات ذات جودة عالية على المستويات الأولى والثاني والثالث.

٥٤- وفيما يتعلق بالتحسينات التي أدخلت على الإطار التشريعي الذي يخص الشباب، ما زالت بربادوس متمسكة بأحكام اتفاقية حقوق الطفل. والجدير بالذكر أن اللجنة المعنية برصد حقوق الطفل ما زالت تنظر في هذه المسألة في حين تقوم الوكالة الرئيسية المسؤولة عن حماية الطفل في بربادوس، وهي مجلس رعاية الطفل، بمشاركة اليونيسيف، بتجميع تقريرها المرحلي الثاني عن التقدم الذي أحرزته بربادوس نحو اعتماد اتفاقية حقوق الطفل. وقد أنشأت حكومة بربادوس أيضاً المجلس الاستشاري الوطني المعني بشؤون الأسرة الذي يعالج عدة قضايا تتصل مباشرة بحماية الطفل ونفقتة، على سبيل المثال لا الحصر، في حين

يقوم المجلس المعني بقانون الأسرة حالياً باستعراض التشريعات المتعلقة بالأطفال وحقوق الأطفال بغية موازنة السياسات ذات الصلة على الصعيد الوطني.

٥٥ - وقدمت الحكومة أيضاً إلى البرلمان مشروع قانون جديد بشأن الإجازات المدفوعة الأجر. وستتضمن مشروع القانون الجديد '١' أحكاماً محسّنة فيما يتعلق بمنح وحساب أجر الإجازات السنوية المستحقة لأي عامل؛ '٢' زيادة في العقوبات على الجرائم التي ينص عليها القانون؛ '٣' أحكاماً محسّنة ليقدم كبير موظفي شؤون العمل دعاوى بشأن الجرائم التي ينص عليها القانون؛ '٤' أحكاماً تتعلق بالمسائل ذات الصلة.

رابعاً - الإنجازات المحققة في تنفيذ التوصيات المقبولة

النظر في اتخاذ تدابير تشريعية للتصدي للتحرش الجنسي

٥٦ - يقترح وزير العمل والضمان الاجتماعي تقديم مشروع قانون إلى البرلمان بشأن التحرش الجنسي في العمالة، في سنة ٢٠١٢، للتصدي لمسألة التحرش الجنسي في مكان العمل. وتهدف الوزارة إلى تقديم هذا النص الجديد من قانون العمل إلى البرلمان قبل نهاية سنة ٢٠١٢.

٥٧ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وافق مجلس الحكومة على مشروع لورقة سياسات موسعة بشأن التحرش الجنسي وجّه المشاورات الإضافية التي دارت بين أصحاب المصلحة بشأن التشريعات المقترحة في مجال التحرش الجنسي. وأجرت الكيانات التالية مشاورات ثلاثية الأطراف مكثفة بشأن ورقة السياسات: مؤتمر النقابات ورابطات الموظفين في بربادوس، والنقابة الوطنية للعمال الحكوميين، واتحاد أرباب العمل في بربادوس، ومكتب الشؤون الجنسانية، والمعهد الكاريبي لدراسات حقوق الإنسان والمرأة والتنمية، والتحالف ضد جميع أشكال التحرش الجنسي، ومعهد الدراسات الجنسانية والإنمائية، ورابطة الأعمال التجارية الصغيرة، ورابطة تثقيف الرجال ودعمهم.

٥٨ - وأدت عملية المشاورات إلى الاتفاق على إدخال مزيد من التعديلات على مشروع القانون. وفي سنة ٢٠١١، قُدمت أوراق للمناقشة تتعلق باقتراح سن التشريعات المتصلة بالتحرش الجنسي إلى لجنة مجلس الحكومة المعنية بالحكومة ثم، بعد ذلك، إلى مجلس الحكومة بأكمله، اللذين اعتمداها.

٥٩ - وأصدرت، إلى رئيس المستشارين البرلمانيين، إرشادات تتعلق بالصياغة لتوجيه إعداد مشروع قانون يتعلق بالتحرش الجنسي في العمالة. وسينص مشروع القانون، الذي تستعرضه حالياً إدارة العمل، على '١' حماية الموظفين في كل من القطاعين العام والخاص من التحرش الجنسي؛ '٢' توفير إطار للإبلاغ عن قضايا التحرش الجنسي ومعالجتها؛ '٣' إنشاء محكمة للاستماع إلى المسائل المتعلقة بالتحرش الجنسي وتحديدها واتخاذ التدابير اللازمة بشأن المسائل

ذات الصلة. وتجدر الإشارة إلى إدراج أحكام ستتناول ادعاءات التحرش الجنسي في مكان العمل من جانب طرف ثالث.

النظر في جميع الالتزامات الدولية في مجال أحكام حقوق الإنسان عند تنقيح الدستور؛ وتوحيد عملية تحديث التشريعات الوطنية وفقاً للالتزامات الدولية

٦٠- اعتمدت الحكومة عدداً من النصوص التشريعية، مثل قانون حقوق العمالة وقانون (منع ومراقبة) الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام ٢٠٠١، التي تهدف إلى ضمان إدماج التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان تدريجياً في التشريعات المحلية. ولكن الحكومة ظلت تواجه قيوداً بشرية ومالية أبطأت معدل التقدم المحرز في هذا المجال. ورغم ذلك، من المتوقع أن تُعتمد تشريعات إضافية خلال السنوات الأربع المقبلة.

٦١- وقد اتخذت الحكومة خطوات لتعديل قانون الإجازات المدفوعة الأجر، وقانون الصحة العقلية، وهي الآن منصرفة لصياغة تشريعات محددة بشأن التمييز والتحرش الجنسي. وفيما يتعلق بالتحرش الجنسي، تجدر الإشارة إلى أن قانون الخدمة العامة لسنة ٢٠٠٧ يتضمن فعلاً أحكاماً تحظر التحرش الجنسي في إطار الخدمة العامة.

إدراج تعريف قانوني للتمييز العنصري في التشريعات المحلية

٦٢- تنظر الحكومة حالياً في أفضل طريقة لمعالجة هذه المسألة. وفي الوقت الحاضر، أُعد مشروع قانون يحظر التمييز على أساس العرق في أماكن من جملتها مكان العمل.

اتخاذ التدابير اللازمة لإدراج تعريف للتعذيب في التشريعات المحلية وفقاً للمادة ٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

٦٣- ما زالت المناقشات الداخلية مستمرة فيما يتعلق بتوفير تعريف للتعذيب في إطار التشريعات المحلية.

إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان

٦٤- في سنة ٢٠٠٨، كُلف المجلس الاستشاري للحكومة باستعراض مكتب أمين المظالم والقانون الحالي لأمين المظالم وتقديم توصيات بشأن قانون جديد لأمين المظالم. وفي هذا الصدد، قدم المجلس الاستشاري للحكومة توصيات إلى لجنة مجلس الحكومة المعنية بالحكومة بشأن المجالات الضرورية لتيسير إدراج حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في القانون الجديد لأمين المظالم.

٦٥- وتجري الحكومة أيضاً مناقشات مع وحدة حقوق الإنسان في الكومنولث بشأن متطلبات توسيع مكتب أمين المظالم الحالي إلى مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان.

٦٦- ويقوم مكتب رئيس المستشارين البرلمانيين حالياً باستعراض مشروع القانون بهدف استكمال القانون الجديد في أقرب وقت ممكن.

٦٧- وعلاوة على ذلك، فكنتمهيد لتوسيع نطاق مسؤوليات مكتب أمين المظالم من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، عرضت أمانة الكومنولث مساعدتها على حكومة بربادوس في وضع وتنفيذ برنامج للتثقيف في مجال حقوق الإنسان تحت رعاية مكتب أمين المظالم. ومن المأمول أن يمكن تفعيل هذا البرنامج خلال السنة المقبلة.

تزويد مكتب الشؤون الجنسانية بما يكفي من الموارد البشرية والمالية لتمكينه من المساهمة بفعالية في تعزيز حقوق المرأة وحمايتها.

٦٨- يتألف ملاك موظفي مكتب الشؤون الجنسانية حالياً من مدير واثنين من موظفي البرامج وموظف واحد للبحوث. ولكن جرت صياغة اقتراح لتعزيز مكتب الشؤون الجنسانية من الناحية المؤسسية وتقديمه إلى الوزارة الوصية لاستعراضه قبل تقديمه إلى مجلس الحكومة. وبالإضافة إلى ذلك، ما زال المكتب يعمل عن كثب مع المنظمات الإقليمية والدولية من قبيل المنظمة الدولية للهجرة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لتنفيذ برنامج أنشطته.

التماس المساعدة التقنية للتدريب في مجال حقوق الإنسان وغيره من المجالات لزيادة الجهود التي يبذلها البلد للوفاء بالتزاماته في مجال حقوق الإنسان

٦٩- تجري وزارة الشؤون والتجارة الخارجية مشاورات مع وحدة حقوق الإنسان في الكومنولث بشأن عدد من المسائل. وكجزء من مجموعة المساعدات التي تقدمها أمانة الكومنولث إلى بربادوس والمنطقة، شملت الأمانة برعايتها قرابة سبع حلقات عمل في الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٢، وسمحت هذه الحلقات لمختلف الموظفين الحكوميين من تلقي تدريب بشأن المسائل المتصلة بالاستعراض الدوري الشامل.

٧٠- لذلك تود الحكومة أن تسجل اعترافها بأهمية الدعم الذي تلقت من أمانة الكومنولث في تنمية قدراتها في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتتطلع الحكومة إلى التعاون عن كثب مع الأمانة إذ تسعى إلى إنشاء مؤسسة وطنية مختلطة لحقوق الإنسان وإطلاق برنامج للتثقيف العام في مجال حقوق الإنسان، ربما تحت رعاية مكتب أمين المظالم.

٧١- وتتطلع بربادوس أيضاً إلى تلقي المساعدة التقنية من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وترحب بتنسيب مستشار لحقوق الإنسان في مكتب الأمم المتحدة في بربادوس اعتباراً من منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

٧٢- وبالإضافة إلى ما سبق، ترغب الحكومة أيضاً في تلقي المساعدة التقنية في وضع مؤشرات لنظام مراقبة عرقية.

مكافحة العنف المتزلي

- ٧٣- تبقى الحكومة ملتزمة بثبات باتباع سياسة عدم التسامح إطلاقاً مع جميع أشكال العنف ضد المرأة. ولهذا الغرض، بدأت تدخلات على المستوى التشريعي والبرنامجي والتثقيفي.
- ٧٤- ففيما يتعلق بالتشريعات، أنشأ مكتب الشؤون الجنسانية لجنة إصلاحات لاستعراض القانون القائم المتعلق بأوامر الحماية من العنف المتزلي بغية سد الثغرات في التشريعات وضمان حماية جميع الضحايا. وقد أنهت اللجنة مداولاتها وقدمت عدداً من التوصيات. وتشمل هذه التوصيات الحاجة إلى دياحة للتشريعات للتحديث عن أغراضها وإلى إدماج جميع مبادئ احترام حقوق الإنسان وعدم التمييز والإنصاف والمصالح الفضلى للطفل والنهج المراعية للاعتبارات الجنسانية والمركزة على الضحايا في التشريعات. وأوصي أيضاً بأن يقدم القانون المعدل تعريفاً شاملاً للعنف المتزلي ليشمل ليس الإيذاء البدني فحسب بل أيضاً الإيذاء الجنسي والنفسي والمالي. وعلاوة على ذلك، أوصي بأن تُوسَّع فئة الأشخاص الذين يمكن أن يجدوا الغوث بموجب القانون لتشمل الأشخاص المعالين بسبب عاهة بدنية أو عقلية وغير ذلك من العلاقات الحميمة بصرف النظر عن الميل الجنسي. وقد أُدرجت هذه التوصيات في ورقة لمجلس الحكومة لينظر فيها المجلس.
- ٧٥- وبالإضافة إلى ذلك، ما زالت الحكومة تتيح مبلغاً من المال سنوياً لمنظمة غير حكومية محلية تسير مأوى للنساء اللائي يتعرضن للضرب.
- ٧٦- وقد اعتُمدت تحت رعاية وزارة الأسرة برنامج "شراكة من أجل السلام"، وهو برنامج وضعته هيئة الأمم المتحدة للمرأة ويستهدف مرتكبي العنف المتزلي بغرض إعادة تأهيلهم. وتسعى الحكومة أيضاً إلى إصلاح مرتكبي العنف بتنفيذ برنامج خاص بهم. والغرض من البرنامج النفسي - التثقيفي الذي يدوم ستة عشر أسبوعاً هو تشجيع ودعم الرجال في سعيهم وراء نمط عيش خال من العنف. وتوجه البرنامج أيضاً المبادئ الأساسية لمساءلة مرتكبي العنف وسلامة الضحايا. وقد اجتمعت الحكومة ومجتمع المنظمات غير الحكومية أيضاً على تنفيذ حملة "شريط أبيض" لتشجيع كل من الرجال والفتيان على الجهر بآرائهم ضد العنف وعلى الإعراب عن أنهم هم أنفسهم لن يقدموا على أعمال عنف ضد المرأة.
- ٧٧- ويواصل المكتب أيضاً تثقيفه العام للحد من العنف المتزلي وغيره من أشكال العنف الجنساني من خلال منتديات عامة موجهة إلى الرجال، والعمل مع مجموعات المجتمع المحلي والطوائف الدينية، وبتسليط الضوء على الأيام الستة عشر من النشاط ضد العنف الجنساني.
- ٧٨- وقد بدأ العمل الأولي لوضع خطة عمل وطنية للتصدي للعنف المتزلي وكذلك بروتوكول العمليات لتوجيه أنشطة المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال العنف المتزلي.
- ٧٩- ويقوم مكتب الشؤون الجنسانية أيضاً بوضع بروتوكول للعنف المتزلي يجمع كل المنظمات غير الحكومية التي تعمل في هذا المجال لمناقشة الطريق إلى الأمام.

تعزيز حقوق الأطفال

- ٨٠- تلتزم بربادوس، بوصفها طرفاً في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، بتسجيل المبدأ القائل بأن المصالح الفضلى للطفل ينبغي أن تكون الاعتبار الأول عند وضع السياسات والبرامج المتعلقة بالطفل.
- ٨١- وتقوم الحكومة حالياً بتبسيط تشريعاتها لضمان إدراج هذا المبدأ في التشريعات المتعلقة بالأطفال. ولهذا الغرض، استعانت وزارة الأسرة بخدمات مستشار قانوني للنظر في قانون الأسرة والتشريعات المتعلقة بالأطفال لجعلها متطابقة مع البروتوكولات والمعايير المقبولة دولياً.
- ٨٢- وأنشأت الحكومة أيضاً صندوقاً لنفقة الطفل لتقديم الدعم الخاص بالنفقة إلى الأطفال الذين لا يتلقون الدعم المالي إلا من أحد الوالدين. وسيقدم الصندوق، الذي يمكن الاستفادة منه بعد مضي ثلاثة أشهر على التخلف عن تنفيذ أمر الدفع، معاشاً أسبوعياً لكل طفل لما لا يزيد عن أربعة أشهر، وبعد ذلك تُستعرض ظروف الطفل والوالد. وعند الاقتضاء، يمكن لمقدم الطلب أن يستفيد من الصندوق لمدة أربعة أشهر إضافية. ومن المقرر أن يتجدد رصيد الصندوق باستمرار لأن الوالد المتأخر عن الدفع مطالب بأن يعيد إلى الصندوق أي مدفوعات مقدمة.
- ٨٣- وقد قررت الحكومة المضي قدماً في إنشاء الصندوق لتقديم المساعدة والإغاثة التي يكون الآباء الوحيدون، وغالباً الأمهات منهم، في أمس الحاجة إليها بعدما يتعذر عليهم سحب مدفوعات النفقة التي تأمر بها المحاكم بسبب عدم قدرة الوالد الآخر على دفع المبالغ المطلوبة إلى المحكمة أو رفضه لذلك.

العقاب البدني

- ٨٤- فيما يتعلق بمسألة العقاب البدني، نفذت حكومة بربادوس، بمساعدة كريمة من اليونيسيف، برنامج إدارة السلوك الإيجابي في المدارس، الذي كان يُسمى فيما سبق برنامج المدارس الصديقة للطفل، الذي يهدف إلى تيسير وضع واستخدام استراتيجيات لإدارة السلوك الإيجابي، ومن ثم القضاء على ضرورة اللجوء إلى العقاب البدني. وهذا البرنامج مترسخ جداً في المدارس الابتدائية والثانوية.
- ٨٥- وبربادوس على علم بالدعوة إلى إلغاء العقاب البدني تماماً. ولكنها، استناداً إلى دراسات أُجريت في العقد الأخير، ما زالت تعرف دعماً قوياً للإبقاء على العقاب البدني، خاصة داخل الوسط المدرسي والأسري. وستواصل الحكومة عملها مع اليونيسيف وغيرها من المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني للتشجيع على استعمال أساليب تأديبية بديلة. وعلاوة على ذلك، تعترف الحكومة بأن مهمة تغيير العقلية الوطنية فيما يخص العقاب البدني ما زالت هائلة رغم أوجه التقدم الهامة التي أحرزت في دفع برنامج النهج التأديبية البديلة إلى الأمام.

٨٦- وتجري الحكومة حالياً استعراضاً لقانون ولوائح التعليم، الفصل ٤١. وستُدرس مدونة قواعد الانضباط المستعملة حالياً في المدارس أيضاً من حيث علاقتها بحقوق الإنسان. وسيقدم هذا الاستعراض المبادئ التوجيهية الضرورية للإطار التشريعي الذي سينظم هذه المسائل.

حقوق الإنسان والشرطة

٨٧- تبقى قوة الشرطة الملكية في بربادوس ملتزمة بمبادئ نزاهة الأفراد المكلفين بإنفاذ القوانين ومسئولتهم. وينظم سلوك الضباط الدليل التدريبي، لا سيما من حيث علاقته باستخدام القوة.

٨٨- وقد اعتمد اختبار مكشاف الكذب لجميع ضباط الشرطة عند مستوى الدخول. ويخضع الضباط المختارون للوحدات المتخصصة لاختبار إجباري يجريه فريق داخلي من أخصائيي مكشاف الكذب. وما زال أفراد الشرطة يتلقون التدريب في خدمة الزبائن، والعلاقات العامة، وحقوق الإنسان، وإشراك المجتمع المحلي، وتسوية النزاعات، وسلامة الضباط.

٨٩- وتقر قوة الشرطة وتقيم أيضاً أهمية إشراك المجتمع المحلي وتسعى باستمرار إلى إقامة علاقات ثقة وتعاون في المجتمعات المحلية في جميع أنحاء بربادوس. وقد أنشئ في ثلاث مقاطعات إقليمية للشرطة مكتب معني بالجريمة يدعم برنامج دعم الضحايا.

الهيئة المعنية بالشكاوى ضد الشرطة

٩٠- ما زالت تصرفات أفراد قوة الشرطة الملكية في بربادوس وتفاعلاتها مع أفراد الجمهور تخضع لتدقيق صارم من جانب هيئة تأديبية خارجية هي الهيئة المعنية بالشكاوى ضد الشرطة. ويحدد الفصل ١٦٧ من قانون الهيئة المعنية بالشكاوى ضد الشرطة الإطار لعمليات الهيئة بإنشاء إجراءات مناسبة لمناولة الشكاوى المقدمة ضد أفراد قوة الشرطة الملكية في بربادوس والتحقيق فيها وحسمها. وتوفر هذه الآلية شفافية وثقة في أن الشكاوى المقدمة ضد الشرطة سيُحقق فيها بصورة مستقلة وستُتخذ بشأنها قرارات لفائدة العدل والسلامة العامة.

خامساً - التحديات والقيود

إنشاء وحدة لحقوق الإنسان

٩١- في سنة ٢٠١٠، أنشأت حكومة بربادوس وحدة لحقوق الإنسان داخل وزارة الشؤون والتجارة الخارجية باستخدام الموارد القائمة. ولكن تلك الوحدة تأثرت بالقيود المفروضة على الموارد البشرية إذ غادرها موظفان لشؤون حقوق الإنسان أحدهما في حزيران/يونيه ٢٠١١ والآخر في آذار/مارس ٢٠١٢. لذلك يسرنا أن نعلم أن مفوضية الأمم المتحدة

السامية لحقوق الإنسان ألحقت مستشاراً في مجال حقوق الإنسان بمكتب الأمم المتحدة في بربادوس. والحكومة واثقة من أن تعيين هذا الموظف سيمد بربادوس بدعم حاسم في الجهود التي تبذلها لتقوية آليتها الخاصة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

إشراك المجتمع المدني في المتابعة والتنفيذ

٩٢- ما زالت الحكومة تشرك المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في مختلف البرامج والأنشطة المتصلة بقضايا حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، وافق مجلس الحكومة على أن تشارك منظمتان من منظمات المجتمع المدني في فرقة العمل الوطنية لمنع الاتجار بالأشخاص. وبالإضافة إلى ذلك، شارك أعضاء المجتمع المدني في حلقة العمل الإقليمية للكونموتل بشأن متابعة وتنفيذ الاستعراض الدوري الشامل التي عُقدت في بربادوس في حزيران/يونيه ٢٠١١. وهذا مجال سيتطلب مزيداً من العمل. غير أن من المتوقع أن يوفر إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في بربادوس آلية مهمة لتيسير إشراك المجتمع المدني بشكل منهجي ومتزايد في متابعة وتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل.

شواغل المجتمع المدني

٩٣- أثار أعضاء طائفة الرستافاري، خلال المشاورات مع منظمات المجتمع المدني، شواغل مفادها أن مجتمع وشرطة بربادوس ما زال غير متسامحين مع الممارسات الدينية/الثقافية للمجتمعات المركزة على الهوية الأفريقية ومجتمعات الشعوب الأصلية الأفريقية في بربادوس والكاريببي على نطاق أوسع.

٩٤- والحكومة ملتزمة ببناء مجتمع يدعم التسامح مع حقوق الجميع واحترامها. وترى الحكومة أن برامج من قبيل برنامج مابالوزي وبرنامج التوعية المجتمعية، وهي برامج تنفذها مختلف الوكالات الحكومية مثل لجنة شؤون البلدان الأفريقية، والشرطة، وكذلك منظمات المجتمع المدني ستزيد من وعي المجتمع بالمعتقدات الدينية والثقافية للأقليات وفهمها وتسامحها معها.

٩٥- وتقر الحكومة أيضاً بأن ثمة حاجة إلى تعزيز علاقات الثقة بين الشرطة وغيرها من الوكالات الحكومية وأعضاء الديانة الرستافارية. ولهذا الغرض، سيكون على الحكومة، بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني والشركاء الإقليميين والدوليين، أن تدرس وتحدد الآليات التي تشجع مزيداً من الحوار والتعاون والتشارك.

سادسا - خلاصة

٩٦- إن بربادوس ملتزمة بتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها ولقد تعهدت بتنفيذ السياسات والتدابير التي تعكس هذا الالتزام. وتدرك الحكومة أن الموارد

الحدود والقيود على القدرات ما زالت تؤثر على قدرتها على تنفيذ بعض التدابير التي ستوفر مزيداً من الحماية للمواطنين ولأولئك الذين يقيمون على شواطئها.

٩٧- وتتطلع الحكومة إلى العمل مع المجتمع الدولي لبناء القدرات وتوسيع مستوى ونطاق الحقوق التي يتمتع بها شعبها. ونحن نرحب بتعيين مستشار لحقوق الإنسان في بربادوس لأننا نرى أن هذا التعيين سيساعد الحكومة في زيادة الوعي العام بقضايا حقوق الإنسان وفي تعزيز الإطار التشريعي والإداري والمؤسسي لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها في بربادوس.

٩٨- وما زال يساورنا بالغ القلق إزاء ما للكساد العالمي المطول من تأثير على اقتصادات الدول الصغيرة مثل بربادوس، التي تعاني من ضعف كبير أمام الصدمات الخارجية. لذلك فإننا نضم صوتنا إلى صوت رئيس لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للإشارة إلى أن "الأزمات الاقتصادية والمالية وقلة النمو تعيق الأعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومن شأنها أن تؤدي إلى تراجع في التمتع بتلك الحقوق". ونرى أننا إذ نعرض تلك الحقوق للخطر، نعرض أنفسنا للخطر الحقيقي المتمثل في إعاقة تقدم الحقوق المدنية والسياسية.